ISSN 1112 -7988 / E-ISSN8627-2710 مجلة دراسات اقتصادية
المجلد: 23 العدد: 01 السنة: 2023 ص ص: 588–605

المنطق الاقتصادي الرأسمالي الفرنسي في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية (1830–1962)

French capitalist economic logic in Algeria during the colonial period (1962-1830)

ياسين سعادة*، جامعة ابن خلدون – تيارت (الجزائر)، yacine.saada@univ-tiaret.dz

تاريخ الارسال: 2023/04/09	تاريخ القبول: 2023/06/19	تاريخ النشر: 2023/06/19	المؤلف المرسل: ياسين سعادة

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى تناول المسألة الاقتصادية في المشروع الكولونيالي الفرنسي في الجزائر بالدراسة، في محاولة لفهم تعقيدات تكوين وتطوّر المجتمع الجزائري بعد تحوّل ميكانزمات النظام الاقتصادي خلال الحقبة الاستعمارية عن ما كان عليه من قبل. وذلك بغرض البحث في الخصائص الرئيسية للنظام الاقتصادي الكولونيالي، وأسباب عدم تطوّره إلى النظام الرأسمالي مع الحديث عن أهم نتائج هذه المنظومة الاقتصادية الجديدة، وآثارها على الجزائريين.

الكلمات المفتاحية: المسألة الاقتصادية، المشروع الاستعماري، الجزائر، منطق الإنتاج، الرأسمالية الشكلية.

Abstract:

The article aims to study the economic issue in the French colonial project in Algeria, in an attempt to understand the complexities of the formation and development of Algerian society after the transformation of the mechanisms of the economic system during the colonial era from what it was before. This is for the purpose of researching the main characteristics of the colonial economic system, and the reasons for its failure to develop into the capitalist system, while talking about the most important results of this new economic system, and its effects on Algerians.

Keywords: the economic issue, the colonial project, Algeria, the logic of production, formal capitalism.

* المؤلف المرسل: ياسين سعادة

1. مقدمة:

إنّ الحديث عن الاستدمار الفرنسي للجزائر حديث شائك وطويل، ولقد شغل بال العديد من الكتاب والباحثين من مختلف الاختصاصات، ولكنه لا يزال يطرح العديد من التساؤلات بالرغم من الكم الهائل من هذه الكتابات.

لقد ركّزت أغلب الدراسات حول هذا المجال عملها على الجوانب السياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية، فهذه الحروب الاستعمارية، وهذه حروب الإبادة الجماعية، والحرق والقتل والتنكيل، وهذا تفكيك لنظام القبيلة، وهذا تهجير وتفتيت بطون هذه القبائل وأعراشها، وهذا هدم للمؤسّسات الاجتماعية والثقافية، وهذه محاولات لطمس الهوية الثقافية، ومحاربة اللغة العربية والدين الإسلامي . لكن الكتابات التي تتعلّق بالجانب الاقتصادي قليلة نوعا ما إذا ما قارناها مع باقي المجالات رغم أنّ هذا الجانب بالذات هو الذي دارت عليه وبه كل هذه الممارسات الاستعمارية او الاستدمارية. فلولا أنّ الفائدة الاقتصادية من الحركة الامبريالية والاستعمارية موجودة لما وقع أصلا استعمار الجزائر، ثم إنّ مختلف الاستراتيجيات لم تقم إلالتحقيق أهداف اقتصادية بالدرجة الاولى. وعليه يعد موضوع الاستدمار الاقتصادي للاقتصاد الجزائري خلال العهد الاستعماري الفرنسي موضوعا حاسما ومحوريا نفهم من خلاله تعقيدات التطوّر التاريخي للمجتمع الجزائري، ونفهم أيضا التحوّل العميق الذي أحدثه تغيير الاستعمار لميكانزمات النظام الاقتصادي الذي كان سائدا طيلة قرون من الزمن.

1.1. الإشكالية:

يعد موضوع استدمار الاقتصاد الجزائري خلال العهد الاستعماري الفرنسي موضوعا حاسما ومحوريا نفهم من خلاله تعقيدات التطوّر التاريخي للمجتمع الجزائري، ونفهم أيضا التحوّل العميق الذي أحدثه تغيير الاستعمار الموصوف بالاستيطاني لميكانزمات النظام الاقتصادي الذي كان سائدا طيلة قرون من الزمن. والاحتلال الاستيطاني هو أخطر أنواع الاحتلال فهو الذي يحوّل المشروع الاحتلالي العسكري إلى مشروع احتلالي اقتصادي يخرّب النظام الاقتصادي التقليدي المحلّي ليبني نظاما اقتصاديا جديدا حسب ما تقتضيه المصلحة الخاصة للتشكيلة الاجتماعية الجديدة المسيطرة على الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، ولكن في ضوء تبعيتها للمجتمع الأم في المتروبول. والاشكالية الأساسية التي انبنت عليها هذه الورقة البحثية تمثلت في التساؤل التالي : **ما هي طبيعة المنطق الاقتصادي الرأسمالي في المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر ؟**

2.1. التساؤلات الفرعية:

أمّا التساؤلات الفرعية فلقد ارتأينا توجيهها حول المواضيع المتعلّقة بعلاقة المعمّرين والإدارة الاستعمارية بوصفهما الفئة المسيطرة في المجتمع الجديد والجهاز التنفيذي المسخّر لها فكانت التساؤلات الفرعية التالية:

- هل استطاعت الفئة المسيطرة الجديدة آنذاك في البلاد أن تبني اقتصادا، أم اتّخذت من الجزائر وثرواتها دعامة ومحلاً لنظامها الرأسمالي؟

- هل استطاعت هذه الفئة أن تحقّق الاستقلالية للنسق الاقتصادي المحلي أم أنّها جعلت من الجزائر سوقا للمنتوج الفرنسي المصنّع وموردا خاما للاقتصاد الفرنسي؟

3.1. الفرضيات:

– **الفرضية الأولى:** الاقتصاد الاستعماري في الجزائر لم يوضع إلاالخدمة المعمّرين، ووُضِع على حساب اقتصاد محلّي هُدِّمَتْ ميكانزماتُهُ الداخلية وقُطِّعت سلاسله الاجتماعو–اقتصادية.

– **الفرضية الثانية:** أنشئت الإدارة الاستعمارية نسقا اقتصاديا تابعا للاقتصاد المتروبولي الفرنسي يتميّز بكونه سوقا للمنتوج الفرنسي، وموردا خاما للصناعة الفرنسية في المتروبول.

4.1. أهمية الدراسة:

تتمثّل أهمية الدراسة كونها تتحدّث عن موضوع الاستدمار الاقتصادي للاقتصاد الجزائري خلال العهد الاستعماري الفرنسي، وهو موضوع حاسم ومحوري نفهم من خلاله تعقيدات التطوّر التاريخي للمجتمع الجزائري، ونفهم أيضا التحوّل العميق الذي أحدثه تغيير الاستعمار لميكانزمات النظام الاقتصادي الذي كان سائدا طيلة قرون من الزمن، ونفهم بالتالي الصعوبات الكبيرة التي تواجهنا اليوم في محاولة استعادة هويتنا الاجتماعية والثقافية، وسيادتنا السياسية في اتخاذ القرارات الحاسمة للتطوّر الاقتصادي للبلاد اليوم.

5.1. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بالدرجة الأولى إلى إلقاء الضوء على مسألة الهدم الاقتصادي الممنهج للنسق التقليدي الجزائري الذي كان يتصّف بخصوصية أنّه كان يسع كل المجتمع ، فتستفيد من تنظيمه ومخرجاته كل الفئات الاجتماعية، فكان الهدم الاقتصادي الاستعماري الذي قضى على الملكية العقارية السائدة، وعلى سبل العيش الخاصة بالجزائريين.كل ذلك بحجة وضع ميكانزمات الاقتصاد الرأسمالي الذي لم يكن إلا ظاهريا بعدما أُفْرِغ من محتواه الحقيقي.

6.1. منهجية الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات السوسيواقتصادية ، وتعتمد في الجانب المنهجي على ثلاث مداخل:

– المدخل الكرونولوجي واعتمدنا فيه على المنهج التاريخي المتتبع للسيرورة التاريخية للنسق الاقتصادي من العهد الماقبل كولونيالي الى العهد الكولونيالي.

– المدخل التشريعي والقانوني واعتمدنا فيه على منهج تحليل المحتوى في منحاه التحليل الوثائقي الذي تحدّثنا من خلاله على الطبيعة القانونية الخاصة للمستعمرة "الجزائر" بالمقارنة مع باقي المستعمرات التابعة للاستعمار الفرنسي، بالإضافة الى التحليل الوثائقي لأهم القوانين التي استخدمتها الإدارة الاستعمارية لخدمة مصالح طبقة الكولون.

– المدخل السوسيولوجي البحث الذي اعتمدنا فيه على المنهج المقارن بين طبيعة النظام الاقتصادي بين مرحلتين تاريخيتين مختلفتين.

7.1.حدود الدراسة:

– **الحدود الزمنية:** تبدأ الدراسة من بداية الاستعمار الفرنسي سنة 1830م، ولكنها ولغرض منهجي مقارن تناولت الفترة العثمانية بالدراسة للحديث عن النظام الاقتصادي المحلي لمقارنته بعد ذلك بالنظام الاقتصادي الفرنسي في الجزائر وتنتهي مع نهاية العهد الاحتلالي الفرنسي في الجزائر سنة 1962م.

–**الحدود المكانية:** نظرا لطبيعة الدراسة فلقد تناولنا كل المنطقة االداخلة في الحدود الجغرافية للجزائر خاصة المناطق التي كانت خاضعة للإدارة الاستعمارية الفرنسية وكانت تتمتع بإمكانيات اقتصادية فلاحية كبيرة ، وكان يسكنها غالبية الجزائريين.

– **الحدود الموضوعية:** ركزت الدراسة على الدائرة الإنتاجية التي كانت في غالبيتها فلاحية ،مع التركيز على أنواع الملكية العقارية والسياسات الاقتصادية الفرنسية الهادفة الى تغيير أنماطها.

8.1. الدراسات السابقة:

فيما يخص الدراسات السابقة فيمكننا القول أنّ الدراسة ارتكزت على أربع دراسات رئيسية:

– دراسة عدي الهواري de l'Algerie précoloniale à l'Algérie coloniale :économie et société

– دراسة عبد اللطيف بن أشنهو la formation du sous-developpement en Algérie :essai sur les limites du developpement du capitalisme

– دراسة امحمد بوخبزة وجيلالي اليابس éléments sur les structures socio-économiques de l'Algérie durant la période coloniale

- دراسة أندري نوشي enqûete sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises

9.1. خطة الدراسة:

أوّلاالتعريف بالحالة الخاصة للمستعمرة "الجزائر"، ثم ماهية المعركة الاقتصادية بعدها انتقلنا للحديث عن التشكيلة الاجتماعو–اقتصادية للجزائر خلال الفترة العثمانية أو الفترة التي سبقت فترة الاحتلال، حيث ركّزنا على دراسة أنواع الملكية والحديث عن الدائرة الانتاجية، ثم التركيز على المشروع الاقتصادي الكولونيالي للوصول إلى فكرة القطيعة مع منطق الانتاج ما قبل الكولونيالي، لنصل إلى الخاتمة التي تحدّثنا فيها على نتائج الهدم الاجتماعي والاقتصادي.

2.مستعمرة الجزائر: الحالة الخاصة

لقد ميّز إميل لارشي (LARCHER,1903,p08) بين ثلاثة أنواع من المستعمرات: المستعمرات التجارية، مستعمرات الاستغلال، والمستعمرات الاستيطانية.

الأولى كانت محطات ساحلية، ورغم احتسابها في صنف المستعمرات إلا أنّها ليست كذلك في الحقيقة. فلا نلقى فيها فكرة الثقافة والمهمة الحضارية على الأرض والإنسان، التي تعد الخاصية المهيمنة للحركة الاستعمارية.

الفئة الثانية من المستعمرات هي مستعمرات الاستغلال الاقتصادي وتتميّز بخاصيتين اثنتين: المهاجرون القادمون من المتروبول لا يكون عددهم كبيرا، ويشكّلون فئة تمثل الأقلية ولكنّها حاكمة أمام السكان الأصليين. في هذا النوع من المستعمرات تبحث المتروبول عن ضمان مصادر تموين تجارتها وصناعتها بالمواد الأوّلية، وبسوق جديدة لمصنوعاتها الكاملة.

الصنف الثالث هو المستعمرات الاستيطانية، وهي في الحقيقة شركات صناعية وفلاحية في الأصل أين يحل العنصر الاستيطاني محل العنصر الأصلي بإبعاده أو تحطيمه. الأوروبي لا يأتي فقط بنشاطه الفكري ورؤوس أمواله، وإنّما أيضا بسواعده (KHARCHI ,2004,p10).

بالنسبة لإميل لارشي فإنّه لم يكن بالإمكان تصنيف الجزائر لا في المستعمرات التجارية، ولا في مستعمرات الاستغلال، ولا في المستعمرات الاستيطانية بما أنّها كانت كل هذا في نفس الوقت. وكما ذكر جول كامبون فإنّ : "الظروف التي تظهرها الجزائر المستعمرة تعد استثنائية في التاريخ الكولونيالي"(CAMBON,2013,p45) .و ما يرجّح هذه النقطة بالذات هو أنّه خلافا للمتلكات الاستعمارية الفرنسية الأخرى، لم يكن للجزائر أبدا مكانة المستعمرة بالمعنى الكلاسيكي للكلمة: عندما كانت المستعمرات تابعة لوزارة البحرية كانت الجزائر تابعة لوزارة الحرب، وعندما سُنّت القوانين الدستورية لسنتي 1848 و1852 ذُكِرت الجزائر منفصلة عن باقي المستعمرات حيث كانت المستعمرات تابعة لوزارة المستعمرات وكانت الجزائر تابعة لوزارة الداخلية، وفي سنة 1858 عندما أنشأ نابليون الثالث وزارة الجزائر والمستعمرات فهنا أيضا تميّزت الجزائر عن باقي المستعمرات . وهذا التميّز سوف يستمر إلى نهاية الحقبة الاستعمارية (KHARCHI ,2004,p13). وإن دلّ هذا على شيئ فإنّما يدلّ على القيمة الكبيرة للجزائر في أعين المستعمر الفرنسي نتيجة لتوفّر الجزائر على إمكانات وموارد اقتصادية ضخمة تؤهّلها لمكانة القوة الاقتصادية حتى وهي مستعمرة.

3.ماهية المعركة الاقتصادية للاستعمار الفرنسي في الجزائر

لما دخل الاستعمار الأراضي الجزائرية لم يجد أراضي فارغة وخالية من النشاط والسكان، بل كان مجبرا على مجابهة تشكيلة اجتماعية اقتصادية وتاريخية رافضة لدخولها ورافضة للعلاقات الاجتماعية الرأسمالية للإنتاج التي أراد الفرنسيون فرضها ونشرها.

الاستعمار هو رأس السهم الذي يهدف عبر التسلّط إلى خصخصة وسائل الإنتاج، وتحرير قوى العمل، وتطوير التبادلات الاقتصادية والتجارية، وتعميم التعاملات النقدية. إنّه حصان طروادة للرأسمالية لإخضاع الاقتصادات الطبيعية وعمليات الإنتاج والتوزيع غير الرأسمالية لقانون القيمة(DJEBBARI ,1994,p29).

ليست القضية بالبسيطة هنا، فتحرير قوى العمل بالقوة، وفرض الملكية الفردية التي قامت بها الإدارة الاستعمارية في الجزائر حرّر الفلاحين من الروابط الاقتصادية والاجتماعية المنسوجة داخل القبيلة، أو بعبارة أخرى حرّر الفلاحين من قيود نسق التنظيم القبلي داخل إطارهم الاجتماعي دون أن تنشئ هذه الإدارة من هذه الروابط القبلية روابط أخرى تملئ فراغ عدم وجودها. هذا إذا تغاضينا عن النية المبيتة للاستعمار في نزع الملكية بكل أنواعها من الجزائريين، حيث لم يكن فرض الملكية الفردية، وتحرير قوى العمل إلا الخطوة الأولى لعملية تحطيم الاقتصاد المحلي للوصول إلى استعمار اقتصادي طويل وشامل، بل يمكننا القول دون تحفّظ هنا أنّ الهدف الأوّل والأساسي لمنطق المشروع الاستعماري هو تملّك الأرض والثروات الموجودة في الجزائر لخدمة الفرنسيين واقتصاد الفرنسيين الذي وصل إلى درجة كبيرة من الركود بسبب الحروب ونفاد الموارد والثروات الاقتصادية، فالاحتلال كما يقول ألكسي دو طوكفيل Alexis DE TOCQUEVILLEليس سوى آداة

للاستيطان (دو طوكفيل،2008،ص60). ثم إنّ الأحداث التاريخية الأولى عقب الحملة العسكرية تثبت أنّ غالبية الفرنسيين كانت تعيش ظروفا اقتصادية صعبة إن لم نقل مزرية، فمباشرة بعد احتلال مدينة الجزائر سنة 1830م تقبّضت مجموعة من الحفاة العراة الجائعين حسب تعبير عبد الغني مغربي(MEGHERBI,1973,p26)على مناطق واسعة من مقاطعة الجزائر وامتلكت الأراضي والمنازل، وحرّقت الغابات..الخ. في بضعة أشهر كل منطقة المتيجة مثلا أصبحت كما أرادها الجنرال كلوزال CLAUZEL: " مخزن التسوّل الأوروبي"(MEGHERBI,1973,p26). الاستيطان الأرضي هو وليد الاحتلال كما يقول أندري نوشي (THENAULT,2012,p189) ، والاحتلال الاستيطاني هو أخطر أنواع الاحتلال فهو الذي يحوّل المشروع الاحتلالي العسكري إلى مشروع احتلالي اقتصادي يخرّب النظام الاقتصادي التقليدي المحلّي ليبني نظاما اقتصاديا جديدا حسب ما تقتضيه المصلحة الخاصة للتشكيلة الاجتماعية الجديدة المسيطرة على الجزائر، ولكن في ضوء تبعيتها للمجتمع الأم في المتروبول. لكن الاشكال الذي يفرض نفسه هو مدى استطاعة هذه الفئة المسيطرة وإدارتها المدنية والعسكرية في بناء اقتصاد وتحقيق الاستقلالية للنسق الاقتصادي المحلي وجعل الجزائر سوقا للمنتوج الفرنسي المصنّع وموردا خاما للاقتصاد الفرنسي. يعني أنّ المعركة الاقتصادية للاحتلال الفرنسي في الجزائر كانت بين النظام الاقتصادي التقليدي الجزائري ومنطقه الاجتماعي، وبين نظام اقتصادي يرفض أن تكون له استقلالية نسقية عن النظام الاقتصادي والتشريعي الفرنسي، وبالتالي يرفض أن تعود الفائدة من عملية الإنتاج على عموم المنظومة المجتمعية في الجزائر بما فيها الفئات المسيطر عليها، ويعني ذلك أنّ فائض القيمة كان حكرا على الدولة الاستعمارية.

قبل الغوص في موضوع المشروع الاقتصادي الكولونيالي وجب الحديث عن التشكيلة الاجتماعو-اقتصادية للجزائر عشية الاحتلال حتى يتسنّى لنا فهم ميكانزمات الهدم الاقتصادي وتبعات ذلك، وعملية وضع النظام الاقتصادي الطفيلي – ان صح التعبير- الذي جعل الموارد والثروات تَقِلُ وتنقص عند الجزائريين، وتزداد وتعظم عند المعمّرين والفرنسيين عامة.

4.خصائص التشكيلة الاجتماعواقتصادية للجزائر عشية الاحتلال الفرنسي:

الباحثون الذين اشتغلوا على التشكيلة الاجتماعية الما قبل كولونيالية في الجزائر اختزلوا التشكيلة الاجتماعية في مفهوم نمط الإنتاج، في حين أنّ جل الباحثين الماركسيين يقرّون أنّ المصطلحات المتعلّقة بنمط الإنتاج لا تكون مصطلحات أو مفاهيم إجرائية إلافي إطار النظام الرأسمالي، وبالتالي فإنّ مفهوم نمط الإنتاج لا يمكن تطبيقه على جزائر ما قبل الاحتلال لأنّ نمط الانتاج الرأسمالي يتطلّب نظام أجور بينما جزائر ما قبل الاحتلال لم تعرف هذا النظام إلافي حالات نادرة جدا(DJEBBARI,1994,p69). ثم إنّ تحليل علاقات الانتاج لا يكون ناجعا إلافي إطار التحليل الخاص بالملكية الفعلية (والفردية) لوسائل الإنتاج. وعلى هذا ، وللحديث عن التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية لجزائر ما قبل الاحتلال اقترحنا أن يكون ذلك وفق ما يلي: قراءة في الخاصية الأساسية لأنواع الملكية العقارية، الحديث عن الدائرة الانتاجية ثم النشاطات غير الفلاحية ونظام التبادلات التجارية.

1.4. الملكية العقارية:

فيما يخص الملكية العقارية فتتميّز بعطالتها أو عدم حركيتها لأنّها تخضع إلى نظام اجتماعي يفرض قيودا على الحرية الفردية فيما يخص العلاقات الخارجية والتبادلات التجارية، مع ضمانه لهذه الحرية فيما يخص العملية الانتاجية(DJEBBARI,1994,p33). وتتنوّع الملكية العقارية في جزائر ما قبل الاحتلال الفرنسي إلى :

أ- أراضي العرش أو السبخة، وتمثّل غالبية الأراضي. وهي تشكّل منطقة متداخلة لا يمكن تجزيئها تحت أي شكل من الأشكال التي تفرّق بين الفلاح المنتج والأرض.

ب- أراضي الملك بخاصية عدم التجزّؤ وحق الشفاعة تبقى داخل العائلة الممتدة، وفي أقصى الحالات داخل القبيلة أو فرع من فروعها.

ج- أراضي الوقف أو الحبوس بطبيعتها غير قابلة للتملّك، والتي كانت تعيش على ريعها غالبية المدارس التقليدية والزوايا.

د- أراضي المخزن، ورغم أنّها الملكية المباشرة للداي، إلاأنّها تكون تحت تصرّف قبائل المخزن يستغلونها حتى ينقطع العقد الذي يربطهم بسلطات الآيالة.

هـ- أراضي البايلك بمعزل عن أراضي العزل الخاصة بالقبائل التي تتّصف بالحركية من حيث تمليكها مع إمكانية تقليص مساحتها حيث يعود الحكم في كل الحالات إلى الداي الذي يقرّر لمن تكون ملكيتها ومدة التملّك.

بهذا فإنّ الملكية الفردية بالمفهوم الرأسمالي (يعني تحوّل الأرض إلى سلعة) غير موجودة في جزائر ما قبل الاحتلال الفرنسي، وأنّ هذا الاحتلال بالذات هو الذي انتجها وفرضها بالقوة اللوجستية والعسكرية (DJEBBARI,1994,p41)؛و هو ما ترتّب عليه تغيير المنطق الاجتماعي، وبالتالي تغيير أطر التنظيم الاقتصادي وعلاقات الانتاج؛ وهو ما أدّى إلى اضمحلال المرتكزات الاجتماعية للفئات الهشة في المجتمع، فعرفت منذ ذلك الحين ظروفا اقتصادية غاية في الصعوبة، وأدّى ذلك إلى ظهور فئات ومناطق لا تصلها أنوار النسق الاقتصادي العام، وهي التي تعارفنا على تسميتها اليوم "مناطق الظل". في حين أنّ النظام الاقتصادي والاجتماعي في جزائر ما قبل الاجتلال كان يسير بمنطق لا يسمح بظهور هذه المناطق والفئات، ففائض الإنتاج يصل لجميع الجزائريين عن طريق جماعات انتمائهم وعلى عدّة أشكال إمّا استفادة، أو استغلال، او فائدة، أو ربح، أو زكاة أو صدقة. وهذا لا يعني أنّ نمط الانتاج المقصود هنا اشتراكي أو شيوعي ولكنه نظام جمعي أو جماعي دون ان يكون فائض الإنتاج موزّع بالتساوي، ودون أن تكون حصة كل مجموعة ثابتة نظرا لتغيّر علاقات القوى (MEGHERBI,1973,p21) .

بهذا التصوّر ، نمط الانتاج هذا المعروف بصعوبة ظروف الرعي (و هو ما يفترض الديناميكية المكانية) عوض أن يفصل الفرد عن جماعته فهو بالعكس يقوّي العلاقة الاتصالية. وبالتالي، حتى ولو كان هذا النمط الإنتاجي سائد ومنتشر بين مختلف القبائل إلاأنّ أفراد هاته القبائل لم يكونوا على دراية بذلك نتيجة من جهة أنّ قوانين الولاء التي كانت تحكم وتفرض هذا النمط الإنتاجي كانت تتم بين قادة القبائل وليس بين أفرادها، ومن جهة ثانية الاقتطاعات الضريبية التي تتم ماديا لم تكن تفقر لا الأفراد ولا الجماعات التي تقتطع منها المحاصيل (MEGHERBI,1973,p21).

2.4. الدائرة الإنتاجية:

أحد خصوصيات السلطة السياسية المركزية لجزائر ما قبل الاستعمار كانت اعتمادها السياسي على الرُحّل، والاقتصادي على الفلاحين المستقرّين يقر امحمد بوخبزة (BOUKHOBZA,1974,p462) .

في المقام الاوّل ، إدارة البلد لا يمكن اعتبارها إلا من خلال نوع من الشرطة المتنقّلة (قبائل المخزن) التي كانت تجول البلاد لجباية الضرائب لضمان السير الحسن للنشاطات التجارية او لإخضاع بعض القبائل. في المقام الثاني، كان لا بد من حلف ولو جزئي مع السلطات والقوى المحيطة: قبائل قوية، قبائل مرابطية، طرق صوفية.

بهيمنة الرُحّل على الريف، وجدت منافسة حقيقية بين سلطتين متعارضتين: السلطة المركزية، وسلطة القبائل أو فدراليات القبائل. يتبع ذلك منطقيا تبعية مزدوجة للريف الزراعي، وكثرة استغلاله من هؤلاء وأولئك، وهو ما لا ينجم عنه إلا إنهاء أي احتمال للتراكم وإعادة الإنتاج الاقتصادي الموسّع.

أخيرا، وباعتبار أنّ التجارة كانت بين يدي الرُحّل، وأنّ الإنتاج التقليدي كان جزئيًّا مراقبا منهم، وأنّ الفلاحة لم يكن بالإمكان أن تقوم إلافي علاقتها مع نشاطاتهم، وأنّ السلطة نفسها لم تنعم بالاستقرار نتيجة الاحتجاجات غير المتوقّفة إلا بالتحالفات المتنوّعة معهم، قلت باعتبار كل هذا يتّضح جليًّا أنّ جزائر ما قبل الاحتلال كانت فيها كل خصائص المجتمع الذي تكون قوى الانتاج معطلة في تطوّرها(إذا ما قارناها بتطوّرات المجتمعات الاقطاعية في أوروبا). هذا المجتمع لم يكن بإمكانه الانتصار في مقاومته لهيمنة الرأسمالية المفروضة من طرف النظام الاحتلالي (BOUKHOBZA,1974,p462).

الاحتكاكات الأولى مع الاحتلال سوف تترجم بتعارض شامل بين منطقين لم يكن بالإمكان أن يتعايشا في فضاء جغرافي واحد. هذا ويمكن إضافة لما قلناه أنّ جزائر ما قبل الاحتلال تميّزت بما يلي:

أ- فلاحة تقليدية قهرتها أرستقراطية قبلية تمثّل السلطة السياسية والدينية الطرقية في نفس الوقت، وهي "الأرستقراطية" المحتقرة لعمل الأرض رغم امتلاكها لمنتجاته.فالقبائل المترحّلة لا يعتبرون الزراعة إلاكمكمّل لنشاطهم الرعوي. وامّا السلطة السياسية والقبائل المحيطة بالمناطق الحضرية فتعتبر النشاط الزراعي نشاطا ثانويا تُجنى ثماره ولا تُعاش سبله.

ب- تقارب مصلحي بين الجماعات التجارية (نوع من المحطات التجارية للعبور والتصدير)، القيادة الدينية أو الطرقية (ذات التنظيم السُلمي) وقادة القبائل. وفي كثير من الأحيان يكون النوعان الأخيران واحدا. هذا التحالف لم يسمح مثلما كان الحال في أوروبا في العصور الوسطى في تطوّر متناقض للعلاقات بين الإقطاع والبرجوازية . (MAROUF,1974,p304)

ج- عدم وجود سلطة مركزية سُلّمية لم يكن يسمح بوجود تراكمات رؤوس الأموال في الأوساط الحضرية الكبرى. حيث أنّه في حين كانت المدن الرئيسية موجّهة نحو الخارج، كانت المدن الداخلية قد تطوّرت نتيجة تجارة المقايضة والعبور. الغالبية الاقتصادية كانت بالأساس ريفية، ولما كان الريف –كما ذكرنا- خاضعا لسلطة مزدوجة فإنّ ذلك لم يسمح بتراكمات السلطة ورؤوس الأموال في جهة معيّنة كانت ستسمح بظهور القوة الاجتماعية الجامعة التي بإمكانها إنشاء دولة مركزية قويّة تنظّم النسق الاجتماعي والاقتصادي. وكان من نتائج الازدواجية السلطوية هذه قلّة الاستثمار نتيجة تحويل

المنتوج الوطني إلى المراكز الخارجية عن الجزائر، كما أنّ المستوى التقني التقليدي الناجم عن التطوّر الضعيف لقوى الإنتاج نتيجة لهذه الازدواجية لم يسمح بمواكبة التكنولوجيا الصناعية التي عرفتها أوروبا عشية ثورتها الصناعية.

لكن رغم هذا الضغف من حيث التطوّر التاريخي لقوى الإنتاج، ومن حيث المستوى التقني إلاأنّ النظام الاجتماعواقتصادي كان منظما على منطق الكفاف الذي يضمن للجميع مصادر رزق وعيش دون أن يسمح بتراكمات رأسمالية تنمّي التفاوتات الاجتماعية، لأنّ النظام في حدّ ذاته مبني على التقسيم القبلي لا الطبقي ؛ فرغم أنّ وظائف الدولة الضابطة لعملية إعادة الإنتاج موجودة لكنّها موجودة بشكل رشيمي وموجودة داخل القبيلة، ولهذا كان سقوط الدولة المركزية في دار السلطان سنة 1830 م دون تأثير كبير على التشكيلة الاجتماعية الجزائرية ،بينما مثّل تفكّك القبيلة (خاصة مع قانون السيناتوس كونسولت) القطيعة مع التوازنات المعيشية بالنسبة للجماعات المحليّة. وهذا ما يفسّر أنّ غالبية المقاومات الشعبية (ما عدا مقاومة أحمد باي) لم تكن تهدف إلى حماية الدولة المركزية بقدر ما كانت حركات مقاومة اجتماعواقتصادية وثقافية محرّكة من العاطفة الدينية، ونظام الزوايا بالخصوص.

3.4. النشاطات غير الفلاحية:

إنتاجات المواد غير الفلاحية قبل الاحتلال الفرنسي كانت في غالبيتها الساحقة حرفية. في المدن الكبيرة كان المنتجون يعملون في منازلهم أو محلّاتهم الملتصقة بها . كما وُجد نوع العمل المأجور داخل الورشات الحرفية في العاصمة وقسنطينة وتلمسان، وفي ورشات السلاح الخاصة بالبايلك، ووجدت أيضا بعض أشكال العبودية كالخدم المنزلي وغيره) .DJEBBARI ,1994,p43)

تنتج المجموعات المكوّنة من تجمّعات العرش والمخزن والعزل، وداخل أراضي الملك كل ما تحتاجه وتستعمله في نشاطها واستهلاكها. ويظهر أنّ تقسيم العمل داخل هذه الجماعات يزداد أهمية كلّما تضاءلت الملكية المسماة " ملكية العرش"، حيث يعرف المنتِج في العرش كامل العملية الانتاجية التي تسمح بإعادة الإنتاج ،فهو المزارع والنساج والفحام....الخ. أمّا في أراضي الملك فتجمّع المنتجين كان قبل هذه الفترة، ولم يكن بوسع العائلة إلاأن تتكوّن من مزارعين، بنائين، نجارين، وفي غالب الأحيان تأخذ االلقب العائلي من النشاط الممارس من أفرادها (النحاس،النجار، الصباغ، الفخارجي..الخ) ،فتقسيم العمل هنا يكون تقسيما وحدته لا الفرد وإنما العائلة، وبهذا فإنّ العملية التجارية التبادلية كانت نادرة.

يصعب تحديد مجمل النشاطات الحرفية في بداية القرن 19، ولكن الأكيد أنّ حجمها قلّ بالمقارنة مع القرون السابقة له، وذلك نتيجة للمنافسة الخارجية للواردات التجارية. تلمسان مثلا في القرن الخامس عشر كان فيها أكثر من 4000 معملا للنسيج، بينما في 1849 لم يبق فيها إلاحوالي 500. وحسب بعض الإحصاءات فإنّ مداخيل الصناعات الجلدية وصلت إلى 1.2 مليون فرنك فرنسي في مدينة قسنطينة وحدها(MERAD-BOUDIA,1981,p158).في معامل النسيج التي كانت موجودة خاصة في تلمسان لاحظت لوسات فالونسي (VALENSI,1969,p45)وجود " قطاع رأسمالي" ينتج للسوق الذي ينسّق له مقاول على صلة بالعديد من الحرفيين.

ملكية البايلك أين يعمل المنتجون بالأجرة هي الملكية صاحبة أكبر نصيب من المنتوجات المصنّعة . العمل المأجور كشكل إنتاجي موجود في النشاطات التي تحتكرها الدولة العثمانية:المطاحن وصناعة الخبز، ورشات الصك النقدي، المناجم، الترسانات والورشات البحرية.

كان مستوى النشاطات غير الفلاحية قبيل الاحتلال الفرنسي يكاد يكون مهملا، ولم يكن يتعلّق إلا بسكان المدن الذين لم يكونوا يشكّلوا سوى نسبة قليلة جدا من مجموع السكان. وهذا ما يجعلنا نؤكّد على أنّ التطوّر التاريخي للمجتمع الجزائري خلال الحقبة العثمانية كان مخالفا تماما للتطوّر التاريخي للمجتمعات الأوروبية وذلك لأنّ ضعف السلطة المركزية جعل السلطة الاقتصادية تبتعد عن المراكز الحضرية، وبالتالي تبتعد عن نموذج الدولة الحديث الذي يتأسّس على سلطة المدينة الاقتصادية والسياسية.

5. المشروع الاقتصادي الكولونيالي

كتب الاقتصادي السويسري ذو الأصول الإيطالية دو سيسموندي Jean-Charles Léonard Sismonde DE SISMONDIفي المجلة الموسوعية لباريس« revue encyclopédique de paris » سنة 1830:" التوسّع الفرنسي في مملكة الجزائر هذه لن يكون حملة عادية، سوف يصبح مستعمرة، وسوف تصبح هذه المستعمرة بلدا جديدة يتدفّق فيها فائض السكان في فرنسا مع نشاطاتهم الاقتصادية"(BENNOUNE,1974,p421).

الأكيد أنّ الاقتصادي الشهير لم يكتب هذا الكلام من محض الخيال، بل من قراءة تاريخو-اقتصادية للدولة الفرنسية التي قيّدتها الأطماع الامبريالية. وهو ما أثبته الواقع التاريخي بعد ذلك، فالأهداف من الحملة العسكرية كانت واضحة عند الكثيرين، وما كان المنهج المتّبع إلاخدمة المعركة الاقتصادية. وهناك العديد من المؤشّرات تؤكّد ذلك، بل هناك العديد من الأقوال والكتابات لفاعلين رئيسيين في الجيش الفرنسي، وفي الإدارة الاستعمارية تؤكّد ذلك. فهذا الجنرال بوجو BUGEAUD يقول تارة:" لا يجب ان نجري خلف العرب.يجب أن نمنعهم من البذر والحرث والرعي" (MEGHERBI,1973,p28)، ويقول تارة أخرى:" توجد فائدة واحدة يمكن أخذها في إفريقيا (و يقصد الجزائر) :الفائدة المجنية من الفلاحة...لم أجد وسيلة أخرى لتركيع هذا البلد مثل أخذ هذه الفائدة" (BENNOUNE,1974,p426). أمّا الجنرال لاباسي Ferdinand-Auguste LAPASSET فذكر ما يلي: " لهم إنتاج الحبوب، الزراعات الكبرى، تربية المواشي التي لا يمكننا مجاراتهم فيها، ولنا الزراعة الصناعية، التجارة، الصناعة، الغابات، السكك الحديدية، الأعمال الكبرى ذات المنفعة العامة، وأخيرا وليس آخرا لنا المدن" (ADDI,1985,p61).

الظاهر من كلام العسكريين أنّ كلام بوجو هو الذي فرض نفسه رغم انّ كلام لاباسي يثبت أنّ الهياكل والمنشآة والميادين المقترح إنشاؤها جاءت لا لتبني اقتصادا رأسماليا يخدم البلد بل لتبني رأسمالية شكلية تخدم البلد الأم ومصالح المعمّرين. فلو انّهم سعوا فعلا لبناء رأسمالية حقة لطوّروا المدن لتكون مركز النشاطات، ومركز التسيير العام للاقتصاد. ولكنّهم لم يطوّروها في المحتوى (خاصة من حيث هياكل الإنتاج الصناعي) ، وإنّما شكلا فقط يستغلّها المعمّرون وموظّفو الإدارة الاستعمارية الذين هم في غالبيتهم فرنسيون وأوروبيون. وعلى ذكر الإدارة الاستعمارية ذكر الرائد ريشار -Charles

Louis-Florentin RICHARD قائد المكتب العربي لمنطقة الشلف :" لاحتلال هذا البلد بصفة جديّة يجب ان نخرج من الأرض شيئ آخر غير البذور التي تدرّها أصلا بوفرة"(ADDI,1985,p60) فيظهر جليًّا أنّ المشروع الاقتصادي الكولونيالي ما هو إلامشروع استغلالي لا مشروع إنتاجي عام.

إذا ما عدنا للجانب الملموس من هذا المشروع الكولونيالي وتفاصيل تثبيته في الواقع نذكر أوّلا كلام عالم الاجتماع الفرنسي المختص فيما أسماه " السوسيولوجيا الأهلية" « la sociologie indigène » روبار ساباتيي Robert SABATIER وهو يتحدّث عن تقرير رسمي عن الملكية لدي الانديجان (أو ملكية الاهالي):" قرار 1 اكتوبر 1844، 21 جويلية 1846، مرسوم 30 اكتوبر 1858، السيناتوس كونسولت ل 22 أفريل 1863، قانون 26 جويلية 1873، قانون 28 أفريل 1887، وأخيرا قانون 16 فبراير 1897 (الذي تبعه قانون 1926) كلّها شجّعت انتقال بنايات المسلمين إلى الأوروبيين، وسمحت أخيرا وخاصة العنصر الفرنسي، العنصر المعمّر من امتلاك أرض الجزائريين وغزوها مرة ثانية بالمحراث بعدما غزاها بالسيف. إنّه الهدف المتّبع منذ 1844"(SABATIER,1904,p170).

يعني انّ المشروع مبني أساسا على نزع الملكية من الجزائريين ووضعها تحت تصرّف المعمّرين خاصة. وقد طالت هذه القوانين الكثير من المحاولات التبريرية لهذه الأعمال الإجرامية في حق الجزائريين، حيث ذكر الماريشال الدوق دو دالماسي Jean-de-Dieu Soult, 1er duc de Dalmatie في تقريره المقدم إلى وزير الحرب يوم 7 أكتوبر 1842 (يعني قبل تاريخ ساباتيي المذكور) :" لقد وضعنا الزراعة كقانون سيّد (...) الزراعة السيّئة تأتي بنزع الملكية"(DJEBBARI,1994,p87). هنا يقول دو دالماسي زراعة سيّئة في حين أنّ الرائد ريشار يقول أنّ الأرض تدرّ بوفرة. على كل، لم يكن المشروع الاستعماري واضحا وثابتا منذ الوهلة الاولى فلقد عرف جدلا كبيرا وصل حتى البرلمان الفرنسي. كما أنّ التطورات التاريخية في فرنسا كان لها دور كبير في تحوّل السياسات المختلفة المتعلّقة بالاقتصاد والمجتمع، وقد سال الكثير من الحبر في هذه النقطة. لكن الذي يهمنا في هذه النقطة أنّ حالة الجزائر عرفت تطوّرات كبيرة خاصة مع الجمهورية الثالثة أين بدأت طبقة المعمّرين تظهر كقوة اجتماعية تفرض رأيها على الإدارة الفرنسية، حيث انّ الرغبة الادماجية للمعمّرين الجمهوررريين الذين عبّروا عن آرائهم في بداية عهد الجمهورية الثالثة (مع نابليون الثالث) غيّرت المعطيات فيما يخص حالة الجزائر، فهم كانوا يحلمون بجزائر شبيهة بالمتروبول يعني جزائر ذات نظام رأسمالي حسب القانون الفرنسي، لكن الفرق هنا هو غياب الأدوات الإنتاجية الصناعية ومخرجات النظام الانتاجي في السوق الجزائرية كأولوية اقتصادية تسمح بإعادة الإنتاج. هؤلاء المعّمرون لم يكن يريدون إدارة عسكرية ولا قيادة عامة فهذه الوظيفة كانت خاصة بالمستوطنات. وبين هذا التصوّر والفهم الذي كان في المتروبول سوء فهم حقيق دام كل تاريخ الجزائر الفرنسية حسب تعبير شارل روبار أجرون(THENAULT,2012,p162) .

لقد مرّ المنطق الرأسمالي الاقتصادي للإدارة الاستعمارية عبر مراحل تبعا للقوانين المعتمدة، وكان أهم هذه القوانين:

أ- السيناتوس كونسولت SENATUS CONSULTEليوم 22 أفريل1863 هو فعل سياسي معلن عن تاريخ هام في تاريخ الملكية الفردية، وينص القانون على ثلاث عمليات أساسية:

- تحديد أراضي القبائل

- توزيع الأراضي المحدّدة على الدواوير
- التجزيئ الفردي داخل كل دوار مشكّل (ADDI,1985,p55)

ب- قانون وارنيي la loi WARNIER ليوم 26 جويلية 1873، وقد وضع كقانون مضاد للسيناتوس كونسولت، ولكنّه في الواقع استمرار منطقي له، حيث أعاد العملية الثالثة منه: تشكيل الملكية الفردية تحت ذريعة أنّ قانون وارنيي أخضع كل القبائل لسلطة القانون الفرنسي.

ج- قانون 22 أفريل 1887 ويمكن اعتباره قانون مشيخي ثاني أو السيناتوس كونسولت الصغير، وجاء لرفع اللبس عن الغموض الذي كان في قانون وارني حسب تعبير جول كامبون(CAMBON,2013,p38) .و هذه بعض الأمثلة وضعت هنا للذكر لا للحصر، وكان الهدف الأساسي لهذه القوانين هو القضاء على النظام القبلي لتحرير الفرد وبالتالي تحرير الملكية الفردية او بالأحرى تحرير الفلاحين الجزائريين من الروابط المنسوجة داخل القبيلة أي إخراجهم من داخل إطارهم الاجتماعي لهدف محدّد: جعل الفلاح الجزائري حر في بيع أرضه، وبالتالي تتحوّل الأرض إلى سلعة ويتحوّل النظام إل نظام رأسمالي.

المشكلة الأساسية التي نجمت عن هذه القوانين لم تكن تحرير الفلاح الجزائري من داخل إطاره الاجتماعي، ولكن في عدم إنشاء روابط جديدة تملئ فراغ عدم وجودها الحادث. ويعتبر السيناتوس كونسولت بكل تأكيد - يقول أندري نوشي (NOUSCHI,2010,p269)أهم وثيقة في التاريخ الريفي الجزائري منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر. وتكمن أهميته في أسباب عدّة:

أ- يمس وبعمق البنية الاقتصادية للحياة الريفية.

ب- يغيّر جذريا الأطر الاجتماعية التقليدية.

و يؤكّد الباحثون أنّ تحطيم الأطر التقليدية يمكن أن تكون له تبعات ليس فقط على الإطار الاقتصادي، ولكن أيضا على الإطار الإنساني والنفسي؛ أمراض عقلية حقيقة يمكنها أن تظهر لتعبّر بطريقتها عن خلل اجتماعي يشعر به الأفراد.

استطاع السيناتوس كونسولت أن يقضي- ولو جزئيا- على القبيلة كمرجعية إنتاجية، ونتيجة لذلك عرفت المقاطعة القسنطينية (و هي أغنى المقاطعات الجزائرية) ومعها كل المقاطعات الجزائرية خلال السنوات (1860-1870) أزمة اقتصادية وديموغرافية خانقة ولا مثيل لها في السابق. هذه النكسة في القوى والثروة وضعت القبائل المسكينة في وضعيات كارثية يقول اندري نوشي (NOUSCHI,2010,p268) . ولقد سبّبت المجاعة سنوات (1866-1867-1868) نكسة ديموغرافية لا مثيل لها في التاريخ الجزائري الحديث (إذا ما استثنينا الحروب طبعا)، وقد أحصى أستاذنا الجيلالي صاري أكثر من 800000 وفاة خلال سنة 1867 وحدها(SARI,2010,p130) . ولم تكن أزمة هذه السنوات العجاف أزمة عابرة، بل هي تعبير عنيف عن تحوّل المجتمع الجزائري من حالة كان بإمكانه فيها تلبية احتياجاته الأساسية لعناصره إلى حالة لم يكن بإمكانه تحقيق ذلك(ADDI,1985,p65).

كان لهذه السنوات العجاف تبعات تاريخية لأنّها كانت من أهم أسباب ثورة الرحمانية والشيخ الحداد بإمرة الإخوة المقراني محمد ثم بومزراق سنتي (1871-1872)، وهي الثورة التي كانت الذريعة الكبرى للنكبة العقارية بعد ذلك، حيث

أنّ أغلب الأراضي نزعت من الجزائريين ومنحت للمعمّرين، خاصة القادمين من مقاطعتي الألزاس l'alsaceاو اللورين La loraine (بعد احتلالهما من بسمارك وألمانيا الناشئة). وقد ذكر شارل روبار أجرونCharles-Robert AGERONفي هذا الصدد أنّ التصفية المحاسباتية لسنة 1878أحصت اقتطاع من 306 مجموعة او قبيلة 301516 هكتارا بقيمة 12137966 فرنكا بالإضافة الى اقتطاع نقدي آخر قيمته 9727995 فرنكا، وهو ما يجعل قيمة المجموع 21865961 فرنكا (AGERON,2009,p30) وهذا لعقاب القبائل المشاركة في ثورة المقراني.

و لم يحدث نزع الملكية هذه بطرق سلمية في غالب الأحيان بل حدث ذلك بكل قسوة وضراوة، وسمح هذا للإدارة الفرنسية وأيديولوجيتها العسكرية الكولونيالية التي سعت إلى ترحيل وتشتيت القبائل بهزّ قواعد التوازنات السوسيواقتصادية لجزائر ما قبل الاحتلال الفرنسي، فرفعت بذلك العراقيل على استحالة التصرّف الفردي والتقسيم للأراضي التي كانت في نفس الوقت أراضي زراعة ورعي، وهو ما احدث القطيعة مع المنطق الاجتماعي الما قبل كولونيالي.

6. القطيعة مع المنطق الاجتماعي ما قبل الكولونيالي:

اعترف السيناتوس كونسولت بملكية الأراضي للأهالي، واقترح تحديد المساحات المملوكة من طرف القبائل، وبتشكيل الدواوير (جمع دُوَّارْ بمعنى قرية) أين تقسّم ملكية هذه الأخيرة بطريقة فردية. ولقد كان تشكيل الملكية الفردية للأرض الحجة الحاسمة لأنّها حوّلت الأرض إلى سلعة تجارية. لكن تطبيق هذا النظام الجديد لم يأخذ بعين الاعتبار أنّ المجتمعات الإنسانية عامة لها منطق يسمح لها بإعادة إنتاج نفسها آخذا بالاعتبار إرث الماضي ومقتضيات الحاضر. ويقتضي هذا أنّ النظام الجديد يلزمه مدّة زمنية كبيرة ليترسّخ في الواقع كمنطق إنتاجي، وهذا ما فهمه المؤرّخ المختص في تاريخ الجزائر ومقاومة الامير عبد القادر مارسال إمريت Marcel EMERIT حين ذكر ما يلي:" لم يكن يُتَصَوَّر في البداية أنّ تطبيقه سوف يأخذ كل هذا التأخّر الهائل: اليوم نحن مقتنعون أنّه كان يتطلّب قرنا من الزمن لتطبيقه"(NOUSCHI,2010,p272) . كما أنّ ثمة اعتبارات اقتصادية أخرى جعلته مشروعا فاشلا، لأنّه لم ينظر بعين الاعتبار إلى المكوّن الرئيس للمجتمع الجزائري وهم الجزائريون أنفسهم، فهو قانون جاء لخدمة المعمّرين، وهذا لأنّ واضعي هذا القانون لم يعرفوا التشكيلة الاجتماعية الجزائرية الماقبل كولونيالية، ولم يفهموا منطقها الإنتاجي فجاءت حسرتهم متأخّرة جدا، وفي هذا الصدد ذكر الرائد لوسيان هيرو Lucien HURAUX: " من المؤسف أنّه حين تشكيل قانون السيناتوس كونسولت لم تُمنح للرحّل الأراضي المشتركة الكبيرة في المنطقة التي اتوا منها من ازمنة بعيدة. هذه الحالة هي مصدر الصعوبات التي تظهر اليوم. والتي تمنع من العيش في تناغم لفرعين من النشاطات الفلاحية (يقصد الزراعة والرعي) اللذان يكمّلان بعضهما بصفة طبيعية جدا") (ADDI,1985,p87. الرباط الموجود في العلاقة الانتاجية بين نمط الانتاج الرعوي ونمط الانتاج الزراعي، بين الرحّل les nomades والمستقرينles sédentaires المبني على التكامل هو الرباط الذي يسمح بدوران الحلقة الاقتصادية، وفترة "العشابة" مثلا هي مفتاح فهم الحلقة الاقتصادية التي تتم فيها عملية تبادل وسائل الإنتاج ثم بعد ذلك تأتي حركة انتقال السلع وثمرات الإنتاج. ففي فترة "العشابة" يستغل الرحّل الأراضي التي يمتلكها الفلاحون المستقرّون او قبائلهم لرعي المواشي دون ان يكلّفهم هذا النشاط شيئا لأنّهم بهذا النشاط يخدمون الفلاحين بتاهيل أرضهم وتنقيتها من الشوائب وتحضيرها

لعملية الحرث ثم البذر التي تبدأ بعد مرحلة العشابة مباشرة. وبهذا يكون الفريقان مستفيدان من هذه العملية. هذا بالإضافة إلى تبادل السلع والمنتوجات بين الفريقين. فالرحّل يستفيدون من المنتوجات الزراعية (خاصة الحبوب والبقوليات وأعلاف المواشي)، والمزارعون يستفيدون من اللحوم، والألبان ومشتقاتها، وكذلك الجلود والوبر والصوف التي ينقلونها عبر الأسواق الأسبوعية إلى المناطق الحضرية أين يكون الحرفيون، وورشات النسيج ودبغ الجلود بانتظارهم.

هذه الحلقة الاقتصادية التي لم تستوعبها الإدارة الاستعمارية أو بالأحرى لم ترد ان تستوعبها لانّها كانت موجهة انظارها إلى المعمّرين اوّلا، ولأنّها أصلا كانت من نفس العنصر ف 80% من عمال الإدارة المدنية الكولونيالية كانوا من الفرنسيين، فالجزائر كانت في الإمبراطورية الكولونيالية الفرنسية البلد الذي عرف الاحتلال الأكثر حضورا وضراوة (BENNOUNE,1974,p421). هذه القطيعة مع هذا الرباط الحيوي الذي يجمع مجموع السكان على العموم والفلاحين الريفيين على وجه التحديد مع أرضهم ومع البدو الرحّل سوف يؤدّي لا محالة إلى القطيعة السوسيوثقافية العامة، وإلى اقتلاع شعب بأكمله من جذوره ومن طرق عيشه التقليدية (BENNOUNE,1974,p426).

لقد نجم إذا عن القطيعة مع المنطق الإنتاجي ما قبل كولونيالي ظهور وبروز الملكية العقارية الفردية، وتشكيل الدواوير كما أحدثت كما قلنا اضطرابات أنماط العيش. هذه الاضطرابات التي وصلت إلى درجات كبيرة من التوتّر أحدثت أزمات اقتصادية هائلة وصلت إلى كوارث اجتماعواقتصادية كالمجاعة التي حدثت سنوات 1867-1868، والتي راح ضحيتها أكثر من ثمانمائة ألف (800.000) ضحية في 1867 وحدها حسب الجيلالي صاري (SARI,p130) موزّعين حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 1:عدد ضحايا الجزائريين خلال مجاعة سنة 1867

المقاطعة	عدد الضحايا
الوسط	200.000
الشرق	220.000
الغرب	400.000
المجموع	820.000

المصدر: SARI,2010,p130

القطيعة مع المنطق الانتاجي العام التي أحدثتها القوانين الفرنسية لم تتسبّب في اضطرابات أنماط العيش والأزمات الاقتصادية فحسب، بل تسبّبت في ظهور فلاحة الاكتفاء الذاتي التي لا تعد من بقايا النظام الرأسمالي بل هي نتاج لتفكّك هذا النظام. ذلك أنّ المشروع الاقتصادي الكولونيالي حطّم النظام القديم كما قلنا ولم يبن نظاما قائما بذاته في البلاد ، بل وضع رأسمالية شكلية تخدم فئة معيّنة في البلاد هي فئة المعمّرين. والرأسمالية الشكلية لا تحوّل قوة العمل إلى سلعة لأنّها لو

حوّلتها كذلك لخضعت هذه السلعة إلى قانون العرض والطلب، وإذا عرفنا أنّ غالبية السكان كانوا من الجزائريين لفهمنا تخوّف الإدارة الاستعمارية من تحويل قوة العمل إلى سلعة.

وعيب منطق الرأسمالية الشكلية هي عدم تمتّعها بقاعدة صناعية لأسباب عدّة منها بالخصوص:

أ- انّ الرأسمالية الشكلية لا تحوّل قوة العمل إلى سلعة كما قلنا، فزراعة الاكتفاء الذاتي التي تبنّتها الإدارة الاستعمارية تعمل على استهلاك ذاتي مع بعض النسبية، وبهذا فهي لا تشكّل مخرجا للصناعة.

ب- بنية الطلب العام محدّدة بالتقسيم غير العادل للمداخيل، فكتلة الفوائد المقتطعة من الفلاحة الكولونيالية هي إمّا مستثمرة أو مصدّرة أو مستهلكة. الاستثمار في الفلاحة الكولونيالية بحكم حجمه لا يبرّر إنشاء قطاع إنتاج الوسائل الاقتصادية.

ج- بالنسبة للجزء المستهلك، تنوّع المنتوجات المطلوبة لا تسمح هي الأخرى بزرع قطاع إنتاج للمواد المستهلكة (BENACHENHOU,1976,p73).

و بهذا يمكننا التأكيد بدون أدنى شك أنّ الاستعمار الفرنسي هو استدمار حقيقي هدم الاقتصاد الجزائري ، وهدم البناء الاجتماعي، ومن ثمّ غيّر المنطق الإنتاجي العام.

7. نتائج الهدم الاقتصادي والاجتماعي:

في 1962م غداة استعادة السيادة على الجزائر من طرف الجزائريين ترك الأوروبيون ورائهم 5.2 مليون هكتار من الأراضي الخصبة، بينما لم يكونوا يملكون ولا هكتار عام 1830م.

في خمسينيات القرن الماضي كان المعمّرون يشكلون 9% من عدد السكان الإجمالي في الجزائر ، وكانوا يهيمنون على 90% من القطاع الصناعي والاقتصادي، وحوالي 60% من الإنتاج الفلاحي(BENNOUNE,1974,p421). وحسب الإحصاء العام لعامي 1950-1951 كانت البنية العامة للملكية العقارية في شمال الجزائر مقسّمة على النحو التالي: 11 مليون هكتار تحت سيطرة الدولة الكولونيالية الفرنسية؛ مليونين وسبعمائة وثلاث ألف هكتار (2703000 هـ) تحت أيدي المعمّرين (في المناطق الأكثر خصوبة)؛ بينما امتلك الجزائريون سبع ملايين ومائة وثلاثة وثلاثون ألف هكتار (7133000هـ) غالبيتها الساحقة سهوب وأراضي غير صالحة للزراعة(BENNOUNE,1974,p421).

ذكر شارل روبار أجرون احصاءات أخرى، حيث ذكر أنّه سنة 1870 وبالتحديد يوم 19 جويلية 1870 ذُكِر في تقرير رسمي أنّه خلال الست سنوات الأخيرة (أي منذ قانون السيناتوس كونسولت 1863 إلى ذلك التاريخ) سُلِب الفلاحون الجزائريون من مليونين وخمسمائة وعشر ألاف هكتار (2510000 هـ) من بين ست ملايين وثمانمائة وثلاثة وثمانون هكتارا محتسبا (6883000هـ)(AGERON,2009,p30). كما ذكر الباحث أحمد هني أنّه خلال سنة 1850 امتلك الكولون 60 مزرعة في منطقة المتيجة بمعدّل 240 هكتارا لكل مزرعة أي ما يقارب أربعة عشر ألفا وخمسمائة هكتار (HENNI,2009,p21).و بغض النظر عن الفروقات الموجودة بين هذه الأرقام مع التي ذكرناها آنفا فالأكيد أنّ الفلاحين الجزائريين عرفوا تدميرا ممنهجا لبنيتهم الاقتصادية ومستواهم المعيشي العام فقلّت نسبة استهلاك

الحبوب مثلا من 4.2 قنطار للشخص في السنة سنة 1886 إلى النصف تقريبا سنة 1948 (HENNI,2009,p21). أمّا الرحّل فقد منعوا من الولوج إلى الأراضي التلّية فترة "العشابة" التقليدية، بل وحوصرو او جُمّعوا في مناطق رعوية ضيّقة، وهو ما تسبّب في نسبة كبيرة جدا من هلاك رؤوس المواشي، هذا دون الحديث عن الترحيل والتشتيت والجباية المرتفعة والعراقيل من كل صوب ونحب. وهذه بعض نسب تضاؤل عدد رؤوس المواشي (BOUKHOBZA,1974,p464) :

الجدول رقم 2: تضاؤل نسب عدد رؤوس المواشي التابعة للجزائريين من 1885 إلى سنة استعادة السيادة

السنوات	عدد رؤوس المواشي عن كل 100 نسمة
1885	285
1896	190
1922	99
1962	30

المصدر: boukhobza, 1974,p464

يعني أنّ عدد رؤوس المواشي عن كل 100 نسمة قد تضاءل إلى تقريبا العشر، وهو ما يدل على أنّ تطوّر عدد رؤوس المواشي اختلف كثيرا عن تطوّر عدد السكان، وأنّ الفرق الموجود هنا غير طبيعي بل هو نتاج أزمة اقتصادية خانقة سبّبتها قرارات الإدارة الاحتلالية.

ونتيجة للهدم الاقتصادي الممنهج الذي انتهجته الإدارة الاستدمارية تعرّضت مجموعة العلاقات بين المزارعين والرحّل والسلطة إل خلخلة كبيرة. غالبية الفلاحين لم يبق لهم ما يعطونه بديلا في المقايضة فبقوا يتفرّجون رغما عنهم على قطيعة روابطهم الاقتصادية مع المزارعين والرعاة الرحّل. كما سبّب تضاؤل رؤوس المواشي في ندرة المنتوجات والمشتقاة الناتجة عن نشاط تربية المواشي، وبالتالي نقصت حجم المقايضات بل حتى حاجات الموّالين والمربّين صعبت تلبيتها.

لما تحوّل مركز القرار (السياسي والاقتصادي) من وسط العرب الرحّل نحو المراكز الإدارية التي يتسيّدها قادة المكاتب العربية افتقر الفلاحون والموّالون (رعاة المواشي) نتيجة لما سبق ذكره، ونتيجة لتراكم الديون وهو ما سبّب في إضعاف رؤوس أموال التراث المشترك، وهو الذي أدّى إلى محو وسائل التضامن الأساسي للأسرة التقليدية لأنّ الحياة الجماعية للأسرة التقليدية لم يكن لها معنى إلا في قيامها على استغلال الملكية المشتركة، فلمّا زالت هذه الملكية أصبح اضمحلال الجماعة شيئ حتمي. فظهر في العالم الريفي شكل جديد هو شكل الفلاح اليومي الذي هو مجبر على بيع قوة العمل لضمان قوت يومه . هذا الفلاح او المزارع الذي فقد إطاره الاجتماعي الحافظ سوف يفقد شيئا فشيئا بعضا من عناصر مرجعياته الثقافية لأنّ التفقير العام الحادث مسّ كل مناحي الحياة، فالمدارس التقليدية والزوايا فقدت كذلك خلفيتها الاقتصادية : نظام الوقف. وبالتالي أصبحت عاجزة عن تلبية خدمتها الثقافية وبالتالي فقدت حيويتها الاجتماعية، كما فقدت المدن نخبتها

وحرفييها وهو ما جعل الأرض الجزائرية نتيجة لذلك أرضا سانحة لظهور التيار المرابطي (الذي يختلف كثيرا عن التيار الصوفي فهذا عالم وذاك واهم) بشعوذته وخرافاته. (سعادة،2016،ص377).

8. خاتمة:

لقد عرف الجزائريون أعتى وأخطر أنواع الاستعمار: الاستعمار الاستيطاني ، لكن خطورة هذا النوع من الاستعمار في حالة الجزائر لم تكن تكمن في وجود فئة أو طبقة (هي طبقة المعمّرين) هيمنت على البلاد وأخذت كل الامتيازات الاقتصادية ، ولا حتى في الجانب الاجتماعي والثقافي حين شُرِّد الجزائريون وفُقِّروا وجُهِّلوا (إن صح هذا التعبير) بعدما هُدِّمت مؤسّساتهم الثقافية والتربوية التقليدية، ولكنّ الخطورة كانت في أنّ الحركة الامبريالية الاستعمارية جاءت لتحطيم نظام اقتصادي ساد لعديد القرون تميّز بالمرونة والتوازن يلبي احتياجات كل الفئات المجتمعية، وذلك دون ان تحاول بناء النظام الرأسمالي الذي دعت إليه او إعادة بناء نظام يتكفّل بالجزائرين تاركة فئات اجتماعية كبيرة جدا لحالها تصارع من أجل البقاء وتحارب الكوارث الطبيعية والكوارث الاقتصادية الناجمة عن تحطيم بنى الاقتصاد المحلي هو ما تسبّب بنكبات عقارية عديدة ونكسات ديموغرافية قلّلت كثيرا من العنصر الجزائري في البلاد.

فرنسا المجرمة....قتلت في الجزائر الإنسان، والحيوان كذلك حيث ذكر جول جيرار في كتاب "قاتل الأسود" le « tueur de lionsالذي أهداه للجنرال راندون (GERARD,1920,pp54-62)général Randon أنّه في ظرف 11 سنة فقط تم قتل 205 أسد lions من أجل مكافئة مقدمة تقدّر ب عشر ألاف فرنك، وفي نفس الفترة تمّ النيل من 1214 فهدا pantheresمن أجل مكافأة قدرها 18000 فرنكا، ثم 10000 فرنكا مقابل 1882 ضبعا hyènes، و40000 فرنكا مقابل 27000 ابن آوى chacals. وكان من نتائج هذه الحملات انقراض سلالة الأسود الأطلسية التي عاشت في شمال إفريقيا والجزائر منذ عديد القرون، والكثير من المدن الجزائرية تحمل اسما له علاقة بالأسد والأسود (تيهرت، وهران، عين تموشنت، سوق اهراس) لكنّه إذا كانت الأسود الحيوانية قد انقرضت، فإنّ الأسود البشرية لم تنقرض في الجزائر بل رفعت الغبن عنها، ونزعت التراب على ثيابها وأجسادها، وقامت من سباتها، وثارت ضد الظلم والطغيان الممارس عليها من فرنسا الاستعمارية وإدارتها الكولونيالية، وزئرت من أعالي الجبال ليطلع صوت الأحرار وينادي الجزائريين "إلى الاستقلال"، ويصرخ بأعلى صوته " تحيا الجزائر".

9. قائمة المراجع:

1.9. قائمة المراجع باللغة العربية:

- دوطوكفيل ألكسي، (2008)، " نصوص عن الجزائر: في فلسفة الاحتلال والاستيطان" ، ديوان المطبوعات الجامعية.
- سعادة ياسين، (2016)، "الثقافة والشخصية الجزائرية في الشعر الشعبي الجزائري بين العهد العثماني وعهد الاحتلال الفرنسي"، أطروحة دكتراه ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر.

2.8. قائمة المراجع باللغة الاجنبية

- ADDI lahouari, (1985), « de l'Algerie précoloniale à l'Algérie coloniale :économie et société », ENAL,Alger
- AGERON charles-robert, (2009), « les Algériens musulmans et la france 1871-1919, tome 1, ed.CASBAH, Alger.
- BENACHENHOUabdelatif, (1976), « la formation du sous-developpement en Algérie :essai sur les limites du developpement du capitalisme », OPU,Alger.
- CAMBON jules, (2013), « le gouverneur général de l'Algérie de 1891 à1897 », deuxième éditions, HACHETTE, Paris.
- DJEBBARI youcef , (1994), « la france et l'Algérie : bilans et controverses », volume 1, OPU, Alger.
- GERRARD jules, (1920), « le tueur de lions », VERMOT , Paris
- HENNI ahmed ,(2009), « la colonisation agraire et le sous-developpement en Algérie »,ENAG ,Alger.
- KHARCHI djamal, (2004), « colonisation et politique d'assimilation en Alérie », ed.CASBAH, Alger.
- LARCHER emile,(1903), « traité de législation coloniale », arthur rousseau, Paris.
- MEGHERBI abdelghani, (1973), « la paysannerie Algérienne face à la colonisaton », ENAP,Alger.
- MERAD-BOUDIA abdelhamid, (1981), « la formation sociale algérienne précoloniale »,OPU, Alger.
- NOUSCHI andré ,(2010), « enqûete sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises », essedia, Alger.
- SABATIER robert, (1904), « rapport sur la propriété indigène », heintz, Alger.
- SARI djilali (2010), « le désastre démographique »,ENAG,Alger.
- THENAULT sylvie et autres, (2012), « histoire de l'Algérie à la période coloniale », la découverte, Paris.
- VALENSI lucette, (1969), « le maghreb avant la prise d'Alger », flammarion, Paris.
- BOUKHOBZA m'hamed. LIABES djilali, (1974),éléments sur les structures socio-économiques de l'Algérie durant la période coloniale, « XXIV congrés international de sociologie », OPU,Alger.
- BENNOUNE mahfoud, (1974), une analyse socio-économique de l'expérience coloniale algérienne, « XXIV congrés international de sociologie ,ibid.
- MAROUF nadir, (1974),statut de la paysannerie à travers l'évolution socio-juridiquetures agraires , XXIV congrés international de sociologie », ibid.